**A**



**PCT/WG/12/23**

**الأصل:** **بالإنكليزية**

**التاريخ:** **28 مايو 2019**

# معاهدة التعاون بشأن البراءات

# الفريق العامل

الدورة الثانية عشرة

**جنيف، من 11 إلى 14 يونيو 2019**

الاتصالات الإلكترونية بين المكاتب ومودعي الطلبات بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات

*وثيقة من إعداد* *المكتب الدولي*

## الملخص

1. سيتوقف المكتب الدولي، بعد 31 ديسمبر 2019، عن قبول أو توجيه التبليغات بالفاكس كوسيلة للاتصال لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات.
2. وينبغي أن تنظر مكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية في مستقبل الفاكس والوسائل الأخرى للاتصالات الصادرة عن مكاتبها والواردة إليها. وينبغي أن تراعي في ذلك الموثوقية والجودة، إضافة إلى ضمان أن يكون لمودعي الطلبات والأطراف المعنية الأخرى وسائل فعالة متاحة للتواصل في جميع الأوقات وضمانات مناسبة إذا حدث تعطّل رغم ذلك.

## المعلومات الأساسية

1. اعتباراً من 1 يناير 2018، توقف مورد خدمات المكتب الدولي عن توفير خطوط الهاتف التناظرية. ونتيجة لذلك، باتت جميع التبليغات بالفاكس الموجهة إلى المكتب الدولي والصادرة عنه تُرسل باستخدام تقنية الفاكس عبر بروتوكول الإنترنت (FoIP). ومع ذلك، حتى قبل ذلك التاريخ، كان العديد من المستخدمين يعتمدون على تقنية الفاكس عبر بروتكول الإنترنت لإرسال التبليغات بالفاكس نظراً لأن بعض موردي الخدمات الوطنيين أو المستخدمين قد عدلوا أصلاً عن استخدام الخطوط التناظرية.
2. وعلى عكس الفاكس التقليدي الذي يرسل عبر بروتوكول الخطوط التناظرية، بعد إرسال الفاكس عبر برتوكول الإنترنت من الممكن أن يؤكد النظام نجاح التبليغ لكنه في الواقع لم يُستلم. ويُعتقد أن هذا قد حدث بالفعل في بعض حالات التبليغات الموجهة إلى المكتب الدولي وربما الصادرة عنه. وتزداد فرص حدوث هذه المشكلة مع طول التبليغ، مما يجعل هذه التقنية وسيلة تبليغ غير موثوقة لا سيما بالنسبة للمستندات الطويلة، مثل طلبات البراءة.
3. وبالتالي، فقد أوصى المكتب الدولي بشدة، في إصدار ديسمبر 2017 من جريدة معاهدة البراءات، بأن يتوقف مودعو الطلبات في إطار معاهدة البراءات عن استخدام الفاكس كوسيلة تواصل مع المكتب الدولي، وأنه يعتزم توقيف إتاحة الفاكس كوسيلة تواصل. واعتباراً من 1 أبريل 2018، توقف المكتب الدولي عن استخدام الفاكس في نظامي مدريد ولاهاي.
4. وفي التعميم C. PCT 1545 المؤرخ 18 سبتمبر 2018، تشاور المكتب الدولي رسمياً مع المكاتب الوطنية وبعض المنظمات غير الحكومية التي تمثل مستخدمي نظام معاهدة البراءات بشأن اقتراح إيقاف تشغيل خوادم الفاكس التابعة للمكتب الدولي المستخدمة لأغراض معاهدة البراءات اعتباراً من 1 يناير 2019، مع الإشارة إلى تطوير خدمة احتياطية جديدة لتحميل المستندات عبر الإنترنت، والتي أصبحت متاحة في بداية ديسمبر 2018. وإثر الشواغل التي أعرب عنها عدد من المستخدمين، تأجّل إيقاف خوادم تشغيل الفاكس حتى " نهاية يونيو 2019 على الأقل".
5. وخدمة التحميل الاحتياطي هي نظام مصمم لتوفير الخدمات الأساسية في حالة عدم توافر الخدمات الرئيسية في النظام الإلكتروني لمعاهدة البراءات (ePCT). ولدى هذا النظام إمكانيات استضافة مزدوجة استناداً إلى موقعين منفصلين جغرافياً، ولا يعتمد في تشغيله على خدمات الخلفية اللازمة بالنسبة لتشغيل لنظام ePCT. وعلى وجه الخصوص، لا يتطلب تسجيل الدخول، وفي حال عدم توفّر النظم الداخلية الرئيسية للمكتب الدولي، فإنه يخزن المستندات المُحمّلة حتى يصبح من الممكن إرسالها. ولكن هذه الدرجة من العزل عن الخدمات الأخرى تعني أن هذا النظام لا يقدم ميزات الأنظمة الرئيسية، لا للمكتب الدولي (من حيث إضافة البيانات لتسهيل المعالجة) ولا لمودعي الطلبات (من حيث المعلومات السياقية والقدرة على الاطلاع على المستند ومعالجته مباشرةً داخل الملف عبر الإنترنت). ولذلك، يوصى باستخدام هذه الخدمة فقط في حالة عدم توافر الخدمات الرئيسية لنظام ePCT.
6. ويكمن أن تؤدي التطورات في معايير الفاكس إلى التغلب إلى حد كبير على مشكلة العطل الذي يحدث دون سابق إنذار، شريطة أن يستخدم كل من المرسل والمتلقي أجهزة جديدة، متوافقة مع أحدث المعايير. ولكن:

(أ) عدد الأشخاص الذين يستثمرون الآن في أجهزة فاكس جديدة ضئيل؛

(ب) وجودة محتوى المستندات المرسلة تظل رديئة مقارنة بجودة المستندات المرسلة بأشكال أخرى من أشكال التبليغ الإلكتروني؛

(ج) ولا تصل المستندات مع معلومات قابلة للقراءة آلياً لتسهيل معالجتها؛

(د) وعموماً، يعتمد توجيه التبليغات نوعاً ما على خدمات الإنترنت - فقد يكون لدى بعض المودعين خدمات فاكس مستقلة بما فيه الكفاية عن خدمات الإنترنت الأخرى بحيث لا يؤثر الإخفاق في إحداها بالضرورة على الأخرى، ولكن أي إخفاق قادر على القضاء على نظام ePCT والخدمة الاحتياطية لتحميل المستندات في آن واحد سيوقف بالتأكيد خوادم الفاكس التابعة للمكتب الدولي أيضا.

1. وبناءً على ذلك، وكما أُعلن في إصدار مايو 2019 من جريدة معاهدة البراءات، قرر المكتب الدولي التوقف عن الاستثمار في محاولة الحفاظ على خدمة الفاكس التقليدية وسيتوقف عن قبول المستندات عبر الفاكس أو إرسالها كجزء من إجراءات معاهدة البراءات بعد 31 ديسمبر 2019.
2. وطلبت المكاتب الوطنية لأستراليا وإكوادور والسلفادور وكازاخستان ونيكاراغوا وبيرو وسلوفاكيا وجنوب إفريقيا وأوغندا أيضاً حذف أرقام الفاكس من بياناتها في دليل مودع الطلب بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، خلال السنوات القليلة الماضية؛ وكذلك فعلت إسرائيل مع بدء التنفيذ اعتباراً من 1 يونيو 2019.

## القضايا

1. انخفض استخدام الفاكس للتبليغات الموجهة إلى المكتب الدولي والصادرة عنه انخفاضاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة. ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة تشمل ما يلي:

(أ) تراجع استخدام الفاكس عموماً؛

(ب) وزيادة توافر الخدمات الإلكترونية وجودتها وسهولة استخدامها في المكاتب الوطنية؛

(ج) والجهود التي يبذلها المكتب الدولي للوصول إلى كبار مستخدمي الفاكس لإنذارهم بالمشاكل وتشجيعهم على استخدام أنظمة الاتصالات الإلكترونية مثل نظام ePCT.

1. ومع ذلك، لا جرم في أن الفاكس، في نظام معاهدة البراءات، لا يزال يؤدي دوراً مهماً وإن كان محدودا من حيث إتاحة الاتصال الفوري بين المودعين والمكاتب، وخاصة في الحالتين التاليتين:

(أ) للوفاء بالمواعيد النهائية العاجلة عندما لا يقدم فيها المكتب خدمات عبر الإنترنت، أو إذا لم تكن هذه الخدمات متاحة لمودع الطلب المعني (على سبيل المثال، عندما يكون مودع الطلب أو الوكيل في بلد أو منطقة مختلفة عن بلد إدارة البحث الدولي ولديه صعوبة في إنشاء حساب مناسب)؛

(ب) عندما لا تكون الخدمات الإلكترونية متاحة لمودع الطلب في لحظة معينة، سواء كان ذلك بسبب عطل عام أو مشاكل خاصة بمودع الطلب المعني أو لمجموعات المودعين.

1. وبالتالي، بينما يوصي المكتب الدولي بشدة بتجنب استخدام الفاكس كلما أمكن، فإنه ينبغي وضع عملية إيقاف تشغيل خدمات الفاكس في سياق يضمن لجميع مودعي الطلبات إمكانية تلقي خدمة فعالة من مكتب تسلم الطلبات والمكتب الدولي والإدارات المختارة المكلّفة بالبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي.

### استخدام الفاكس في معاهدة البراءات عموماً

1. في دليل مودع الطلب بناءً على معاهدة البراءات، 115 مكتباً من المكاتب التي تضطلع بدور مكتب تسلم الطلبات أو إدارة دولية لها قوائم أرقام الفاكس. ويبيّن القليل منها أن الأرقام هي لأغراض محدودة فقط، ولكن يبدو أن معظمها أرقام متاحة بشكل عام للتبليغ بأي مستند. وتشمل استمارات العديد من المكاتب والإدارات رقم فاكس لتمكين مودعي الطلبات من التواصل معها. وتتضمن استمارات العريضة واستمارات طلب الفحص التمهيدي الدولي خانات ليسجل فيها المودعون أرقام الفاكس.
2. ومن المهم إتاحة وسيلة اتصال فورية بين المكاتب ومودعي الطلبات، لا سيما بالنسبة لإدارات البحث الدولي التي تعمل لفائدة مودعي طلبات من بلدان نائية جغرافياً، حيث قد يستغرق تسليم البريد العادي عدة أيام أو حتى أسابيع. وفي هذه الحالات، قد لا تكون الخدمات الإلكترونية الوطنية فعالة لأنه قد يكون من الصعب على الوكلاء في البلدان الأخرى التسجيل في هذه الخدمات. وعلاوة على ذلك، حتى إذا كان للوكيل حساب، فقد لا يكون الطلب الدولي مرئياً انطلاقا من ذلك الحساب، خاصةً إذا أودِع في مكتب آخر يعمل عمل مكتب لتسلم الطلبات.
3. ويتيح العديد من المكاتب (68 من أصل 119 مكتبا لتسلم الطلبات و16 من 23 إدارة دولية) للمودعين إمكانية تحميل المستندات عبر نظام ePCT. ومع ذلك، لا يزال العديد من المكاتب إما بدون أي ترتيبات اتصال إلكتروني، وإما بخدمات إلكترونية وطنية فقط قد لا تكون متاحة لعملائها في البلدان الأخرى. وعلى وجه الخصوص، فإن الإدارات الدولية التي لا تقبل مستندات من المودعين من خلال نظام ePCT، تتكفل بالطلبات المودعة لدى 60 مكتباً وطنياً من مكاتب أخرى بوصفها مكاتب تسلم الطلبات. وبالتالي، فإن أي خطوة لتوقيف استخدام الفاكس ينبغي أن تراعي ما إذا كان جميع المودعين الذين يخدمهم المكتب لديهم نفاذ ميسّر إلى وسيلة بديلة وعملية للتواصل السريع.

### البدائل الأخرى للرسائل الورقية والبريد الإلكتروني

1. في الوقت الحالي، تتيح استمارة العريضة خيار "1" الورق، "2" والورق والبريد الإلكتروني، "3" والبريد الإلكتروني فقط كخيارات للوسائل العادية للمستندات الصادرة عن المكتب الدولي (والواردة من المكاتب الأخرى في حال كانت تتيح هذا الخيار أو ذاك). وبالإضافة إلى ذلك، يوفر نظام ePCT إمكانية إرسال إشعارات عبر البريد الإلكتروني للمستخدمين الذين يُتاح لهم نفاذ مؤمَّن إلى التطبيق من خلال تلك الخدمة، وتحتوي على روابط إلى المستندات. وقد تتيح المكاتب الوطنية أيضاً وسائل أخرى للتواصل في حال إيداع الطلب الدولي أو معالجته من خلال أنظمتها.
2. ويعتزم المكتب الدولي قريباً بدء عملية تشاور حول إمكانية السماح لمودعي الطلبات باختيار إشعارات نظام ePCT باعتبارها الوسيلة الرسمية والوحيدة لإرسال المستندات من المكتب الدولي فيما يتعلق بالطلبات المقدمة من خلال تلك الخدمة (أو لخيار يُحدّد لاحقاً للتطبيقات التي يمكن الوصول إليها من خلال تلك الخدمة). ويهدف ذلك إلى تحقيق عدة أهداف:

(أ) زيادة سرعة وموثوقية تسليم المستندات للمودعين؛

(ب) التقليل من طباعة الورق وإرساله بالبريد إلى المكتب الدولي ومكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية التي تعالج الطلبات من خلال خدمات متوافقة؛

(ج) الحد من إرسال المستندات عن طريق البريد الإلكتروني، مع الإشارة إلى أن ذلك ليس وسيلة اتصال مؤمَّنة وموثوقة.

1. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، تجدر الإشارة إلى أن الوسيلة العادية المتبعة حالياً لإرسال إشعارات نظام ePCT هي البريد الإلكتروني أيضاً. ولكن:

(أ) الإشعارات عبر البريد الإلكتروني في نظام ePCT أكثر أماناً من رسائل البريد الإلكتروني التي تحتوي على المستندات نفسها، لأن الإشعارات موقعة رقمياً ولا تحتوي على المحتوى الأساسي للرسالة؛

(ب) ورسائل البريد الإلكتروني في نظام ePCT تعد أكثر موثوقية نظراً لأنها أصغر حجماً وأقل عرضة للإخفاق عند إرسالها لأسباب فنية مثل الحدّ الأقصى الذي تفرضه البوابات على حجم الرسالة، فضلا عن أنها أقلّ تعرّضاً لمرشحات الرسائل الإلكترونية التطفلية؛

(ج) ورسائل البريد الإلكتروني في نظام ePCT ليست هي الوسيلة الوحيدة للتسليم - يستطيع مودع الطلب المعني الدخول إلى نظام ePCT والتحقق من قائمة الإشعارات في حال القلق من فقدان رسائل؛

(د) والحل الأمثل هو تطوير أساليب العمل والأنظمة المعلوماتية لتسليم المستندات والبيانات إلى أنظمة إدارة براءات الوكلاء مباشرة دون الحاجة إلى البريد الإلكتروني أو إلى المعاينة للتحقق.

1. ولدعم المسار الجديد المحتمل المشار إليه في الفقرة 19 (د) أعلاه، يقدم نظام ePCT خدمات الويب لتمكين المستخدمين من البحث عن مستندات جديدة بشكل مؤمَّن وتنزيلها تلقائياً. ويسعى المكتب الدولي إلى العمل مع موردي أنظمة إدارة البراءات لضمان أن تلبي الخدمات احتياجات المستخدمين بالكامل وأن تكون مدمجة في الأدوات الشائعة الاستخدام. ويمكن اتخاذ ترتيبات مماثلة، وفقاً معيار موحّد، من طرف المكاتب التي تقدم اتصالات المرحلة الدولية لمعاهدة البراءات من خلال أنظمتها الخاصة.
2. ومن حيث المبدأ، يفضَّل ألا يقتصر السماح بالتسليم الإلكتروني للمستندات على نظام ePCT، بل أن يشير إلى الخدمات الأخرى التي تقدمها المكاتب الوطنية. ويرجى من المكاتب التواصل مع المكتب الدولي إذا اعتُبر هذا الخيار مفيداً ومحتملاً.

### وسائل الاتصالات الاحتياطية البديلة

1. رغم أن أنظمة الإيداع الإلكترونية فعالة وموثوقة للغاية (كان نظام ePCT متاحاً بنسبة 99.86 في المائة في عام 2018 ويجري تحسينه باستمرار من أجل مزيد من الموثوقية)، فمن المستحسن وجود وسيلة بديلة للاتصال في حالة الإخفاق في التبليغ. وحبّذا لو كان ذلك من خلال وسيلة اتصال مختلفة تماماً، تحسّباً لحالة تكون فيها أنظمة المكتب تعمل بشكل تام ولكن لا يستطيع مودعو الطلبات استخدامها بسبب فشل الاتصال بالإنترنت. ومن المستحسن أيضاً استخدام وسائل الاتصال البديلة فقط عندما يكون ذلك ضرورياً فعلياً، إلا إذا كانت توفر جميع مزايا خدمات الاتصالات الإلكترونية العادية، بما في ذلك التوجيه التلقائي للمستندات إلى ملف الطلب الدولي الصحيح، مع تصنيف نوع المستند لبدء المعالجة الصحيحة وجمع بيانات إضافية للمساعدة في المعالجة المطلوبة.
2. ومن المتطلبات الرئيسية الأخرى بالنسبة للمكتب الدولي أن يكون أي بديل من هذا القبيل مستخدماً على نطاق واسع في غالبية دول العالم. ولكن، نظراً لتزايد الخدمات القائمة على الإنترنت، لم يحدد المكتب الدولي بعد بديلاً مناسباً مستقلاً عن الإنترنت.

### الضمانات القانونية

1. كما نوقش في الدورات السابقة للفريق العامل، توجد بالفعل بعض الضمانات في اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات لتخفيف المشاكل المتعلقة بتبليغ المستندات في مختلف الحالات. ويسعى اقتراح المكتب الأوروبي للبراءات في الوثيقة PCT/WG/12/17 إلى معالجة بعض المسائل الأخرى. ولكن، حتى إذا تمت الموافقة على هذه المقترحات، ستظل هناك حالات متنوعة قد يتعرض فيها مودعو الطلبات لضرر بسبب حالات إخفاق ليست صادرة عنهم، أما سبل الانتصاف فإما غير فعالة أو تعتمد على القوانين والإجراءات الوطنية لمكتب تسلم الطلبات، بدلاً من أن تكون متاحة دائما لمودعي الطلبات من أي دولة متعاقدة.

## الخطوات المقبلة

1. سيحذف المكتب الدولي، خلال الأشهر المقبلة، أرقام الفاكس الخاصة به من الاستمارات التي يصدرها ومن دليل مودع الطلب بناء على معاهدة البراءات والصفحات المعنية من موقع الويبو الإلكتروني. وسيتوقف تشغيل خوادم الفاكس بعد 31 ديسمبر 2019. وبالتالي، يُشجّع مودعو الطلبات بشدة على الإلمام بخدمة نظام ePCT وأن يكونوا على دراية بالخدمة الاحتياطية لاستخدامها في الحالة النادرة التي لا تتوافر فيها خدمات نظام ePCT الرئيسية.
2. وتدعى المكاتب الوطنية إلى البحث في حالات استخدامها للفاكس وإلى ضمان توفير بدائل أخرى فعالة لجميع المودعين، خاصة في حالة الإدارات الدولية التي تعمل لفائدة مودعي الطلبات في بلدان أو مناطق أخرى. وسيكون المكتب الدولي رهن الإشارة ليناقش خيارات تمديد نطاق خدمات نظام ePCT إلى مكاتب أخرى، أو التنسيق بفعالية أكثر بين أنظمة المكتب الدولي وأنظمة المكاتب الوطنية، حيثما كان ذلك عملياً ومناسباً.
3. ويُدعى كل من المكاتب ومجموعات المستخدمين وموردي خدمات الدعم المعلوماتي لمودعي طلبات البراءات إلى النظر في جوانب الاتصالات الفعالة بين المودعين والمكاتب (مكتب تسلم الطلبات والمكتب الدولي والإدارات الدولية على حد سواء) وإبداء تعليقات وتقديمها إلى المكتب الدولي، بما في ذلك:

(أ) القضايا المترابطة التي ينبغي النظر فيها، بما يتجاوز نطاق القضايا المذكورة في هذه الوثيقة والوثيقة PCT/WG/12/10؛

(ب) الخيارات العملية لتحسين الخدمات عبر الإنترنت لزيادة توافر وموثوقية الاتصالات مع جميع مكاتب معاهدة البراءات؛

(ج) الاحتياجات والخيارات فيما يتعلق بالضمانات القانونية التي يمكن قبولها في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات.

1. وسيسعى المكتب الدولي إلى أخذ هذه التعليقات في الاعتبار وتحسين خدماته وإعداد خيارات للمناقشة مع المكاتب الوطنية والدول المتعاقدة من خلال تعميمات معاهدة البراءات أو في الدورة القادمة للفريق العامل لمعاهدة البراءات.

إن الفريق العامل مدعوّ إلى التعليق على المسائل المطروحة في هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]